GIWPS Georgetown Institute for Women, Peace and Security

ما وراء الأمن: خطة لسياسات وحوكمة الأمن المائي للمرأة في الشرق الأوسط[1]

جيهان الحديدي وتمارا باه

ورقة بحثية – مايو 2026

المقدمة

تمثل **حوكمة المياه** تحديًا جوهريًا في منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط بسبب الندرة المادية لموارد المياه وتأثيرات تغير المناخ، وإنما أيضًا نتيجة الخيارات السياسية وتوظيف الموارد المائية المشتركة كسلاح في سياق النزاعات العنيفة. ويزيد من تعقيد هذه الهشاشة البنيوية وجود فجوة حوكمية أساسية تتمثل في استبعاد النساء من نظم إدارة المياه وآليات صنع القرار، رغم أن النساء والفتيات يتحملن العبء الأكبر في جمع المياه وأعمال الرعاية المرتبطة بها.

وانطلاقًا من هذه التحديات المترابطة، تدفع هذه الورقة بأن الجهود الرامية إلى معالجة ندرة المياه في الشرق الأوسط ستظل ناقصة وغير فعالة، بل وقد تأتي بنتائج عكسية، ما لم يُدمج منظور النوع الاجتماعي بصورة منهجية في حوكمة المياه، وآليات تمويلها، والدبلوماسية المرتبطة بها. كما تقدم الورقة مجموعة من التوصيات لإصلاح منظومة الحوكمة الإقليمية وتعبئة مصادر تمويل أكثر شمولًا. وتدعو هذه التوصيات الحكومات الوطنية إلى التعامل مع الحصول على المياه باعتباره قضية من قضايا **الأمن الإنساني ذات البعد الجندري**، كما تحث بنوك التنمية متعددة الأطراف وصناديق المناخ على إدماج المساواة بين الجنسين في أطر التمويل طويلة الأجل لقطاع

[1] هذه الوثيقة ترجمة للنسخة الإنجليزية الأصلية، ويمكن الرجوع إلى النسخة الإنجليزية للاطلاع على المصادر الكاملة

المياه، وتشجع القطاع الخاص على ضمان ألا تؤدي الابتكارات المائية وتطوير البنية التحتية إلى تكريس أوجه عدم المساواة القائمة.

الإجهاد المائي وندرة المياه ومخاطرها وأزماتها

وفقًا لتقرير أصدرته الأمم المتحدة في يناير 2026، دخل العالم مرحلة جديدة يمكن وصفها بـ"الإفلاس المائي العالمي". ويشير هذا المفهوم إلى واقع وصلت إليه العديد من النظم البشرية–المائية التي استنزفت موارد المياه السطحية والجوفية إلى درجة قد تجعل العودة إلى مستوياتها التاريخية المستدامة أمرًا غير ممكن. وتُعد النساء من بين الفئات الأكثر تضررًا من هذا الواقع الجديد، إلى جانب صغار المزارعين والشباب والشعوب الأصلية وسكان المناطق الحضرية منخفضي الدخل.

ورغم أن هذا الاتجاه العالمي يبعث على القلق، فإن تداعياته أكثر حدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتقاطع عوامل الاعتماد الهيكلي على الموارد المائية، والتوترات الجيوسياسية، والهشاشة المناخية. وتُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر مناطق العالم تعرضًا للإجهاد المائي؛ فمن بين الدول الست الأكثر إجهادًا مائيًا على مستوى العالم، تقع خمس دول في الشرق الأوسط وهي: **لبنان، والبحرين، والكويت، وعُمان، وقطر.** وتشير بعض التقديرات إلى أن 100% من سكان الشرق الأوسط سيعيشون تحت ظروف إجهاد مائي شديد بحلول عام 2050.

وتواجه المنطقة في الوقت ذاته ضغوطًا مائية وندرة في الموارد ومخاطر مرتبطة بالمياه، وهي تحديات متمايزة لكنها متداخلة:

الإجهاد المائي هو نقص المياه العذبة من حيث التوافر والجودة وإمكانية الوصول إليها، وقد يرتبط بكفاءة البنية التحتية أو بقدرة الأفراد على تحمل تكاليف الحصول على المياه.

مخاطر المياه تعني احتمال التعرض لتحديات مرتبطة بالمياه، مثل حالات النقص المزمنة، أو الفيضانات، أو تعطل البنية التحتية.

ندرة المياه تشير إلى النقص الفعلي في الموارد المائية العذبة، وتعكس ارتفاع نسبة استهلاك المياه مقارنة بالموارد المتاحة في منطقة معينة. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه الندرة من خلال تقليل كمية المياه المخزنة في التربة وتراجع كميات الثلوج والجليد، مما يجعل إمدادات المياه أقل قابلية للتنبؤ. ومن المتوقع أن تصبح منطقة الشرق الأوسط أكثر جفافًا وأن تشهد درجات حرارة شديدة الارتفاع، مع ازدياد تكرار حالات النقص المزمن في المياه.

وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، يمكن لانعدام الأمن المائي أن يزيد من حدة التوترات الاجتماعية، ويغذي النزاعات، ويقوض سبل العيش، ولا سيما في المناطق الريفية. كما أن تراجع إمكانية الحصول على المياه اللازمة للزراعة والاستخدامات المنزلية قد يؤدي إلى انخفاض الدخل، وانعدام الأمن الغذائي، وتصاعد المنافسة داخل المجتمعات المحلية، الأمر الذي قد يزيد بدوره من احتمالات نشوب الصراعات.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعمل ندرة المياه بوصفها **عاملًا مضاعفًا للمخاطر** يدفع إلى الهجرة، إذ تشير التقديرات إلى أن قرابة 19 مليون شخص قد يضطرون إلى النزوح الداخلي في شمال أفريقيا وحدها بحلول عام 2050 نتيجة تأثير تغير المناخ على حركة السكان. وقد شهدنا بالفعل حالات أدى فيها نقص المياه وغياب خدمات الصرف الصحي الملائمة على المستوى المحلي إلى أزمات صحية عامة، كما حدث في مدينة **تعز** باليمن، حيث تسبب تفشي وباء الكوليرا عام 2017 في وفاة أكثر من ألفي شخص.

GIWPS Georgetown Institute for Women, Peace and Security

كيف تؤدي الحرب مع إيران إلى تفاقم انعدام الأمن المائي

فرضت الحرب الأخيرة مع إيران تحديات هائلة على أمن المياه على المستويين الوطني والإقليمي. ففي الشرق الأوسط، تُعد تنولوجيا تحلية المياه عنصرا حيويا لحوالي 100 مليون شخص لا يستطيعون الحصول بدونها على المياه بصورة منتظمة. ومن أصل 5000 محطة تحلية بالمنطقة توجد 400 محطة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأتي 90% من المياه المحلاة من 56 محطة. وقد تعرضت بعض هذه المنشآت الحيوية لهجمات خلال الصراع الحالي، مما وضع مصادر المياه العذبة الأساسية تحت تهديد مباشر. ويشكل الاعتماد الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي على التحلية لتوفير مياه الشرب نقطة ضعف استراتيجية، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي.

إضافة إلى ذلك، تُعد إيران مركزًا زراعيًا رئيسيًا في الشرق الأوسط، وكانت تعاني أصلًا من أزمة مائية حتى قبل اندلاع الحرب. ومن شأن تعطل الأنشطة الزراعية نتيجة الضربات الأمريكية–الإسرائيلية والهجمات التي استهدفت البنية التحتية المائية في إيران أن يترك آثارًا سلبية كبيرة على الأمن الغذائي لملايين السكان، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار الغذاء في إيران بنسبة 40% خلال العام الماضي.

يرى أحد الخبراء أن توظيف المياه كسلاح، إلى جانب النقص في الغذاء والأسمدة خلال الحرب مع إيران من شأنه أن يجعل هذا الصراع الأول في القرن الحادي والعشرين الذي يفضي إلى "آلة مجاعة بطيئة الحركة"، حيث تواجه العديد من الدول بالفعل ندرة حادة في المياه، وجفافًا ممتدًا، واعتمادًا كبيرًا على استيراد الغذاء، ومن شأن هذه الاضطرابات أن تزيد الضغوط على النظم الغذائية، وترفع الأسعار، وتفاقم الضغط على الموارد المائية المحدودة أصلًا وعلى الإنتاج الزراعي.

أزمات المياه ليست حتمية

ومع ذلك، فإن الإجهاد المائي لا يؤدي بالضرورة إلى أزمات مائية. فالندرة هي حالة مادية تتعلق بكمية الموارد المتاحة، أما الأزمة فهي نتاج الكيفية التي تُدار بها المياه. إن الإفراط في المركزية، واستبعاد الفاعلين المؤثرين من عمليات صنع القرار، والاضطرابات الناجمة عن النزاعات، هي عوامل تحول الندرة إلى أزمة. ففي كثير من الأحيان، لا تعكس أزمات المياه نقصًا في الإمدادات فقط بقدر ما تكشف عن ضعف في الحوكمة. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة بين عامي 2017 و2018، اقتربت مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا من الوصول إلى ما عُرف بـ "يوم الصفر"، حيث كانت إمدادات المياه علي وشك النفاد بسبب موجة حفاف شديدة، إلا أن الاستجابة البطيئة من الحكومة الوطنية للإفراج عن أموال الإغاثة الطارئة – رغم النداءات المتكررة من المسؤولين المحليين – كانت ترجع في المقام الأول إلى سوء إدارة الميزانية في قطاع المياه والصرف الصحي، إضافة إلى الخلافات الداخلية داخل حكومة الإقليم. وفي سوريا، أدى الجفاف، إلى جانب الاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد بحلول عام 2011، إلى نزوح ما يقرب من 1،3 و 1.5 مليون سوري، معظمهم من المزارعين، نحو المدن. وفي أفغانستان، أسهم تغير المناخ والنمو السكاني والتوسع الحضري في تفاقم أزمة المياه، وهي أزمة زادتها سوءًا الإدارة غير الرشيدة للموارد المائية. ورغم اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات للتخفيف من الأزمة، فإنها لا تزال غير كافية.

ويكتسب التمييز بين ندرة المياه باعتبارها حالة مادية وأزمة المياه باعتبارها فشلًا في الحوكمة أهمية بالغة، لأنه ينقل تركيز السياسات من الحلول التقنية البحتة القائمة على زيادة الإمدادات إلى الحديث عن إصلاحات الاقتصاد السياسي، وتعزيز المساءلة المؤسسية، وترسيخ مبادئ الحوكمة الشاملة.

GIWPS Georgetown Institute for Women, Peace and Security

توظيف المياه كسلاح

إن أزمات المياه ليست أمرًا محتومًا، ومع ذلك فقد جرى في الشرق الأوسط صنعها عمدًا، بل وتحويل المياه نفسها إلى أداة من أدوات الصراع. فالمنطقة تمتلك تاريخًا من استخدام الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، كسلاح من قبل الفاعلين السياسيين لمعاقبة الخصوم أو لتحقيق أهداف سياسية معينة. ويمكن أن يتخذ توظيف المياه كسلاح أشكالًا متعددة. على سبيل المثال يكون التوظيف المباشر للمياه كسلاح عادةً متعمدًا وواضحًا وقصير الأجل. كما أن تركّز السلطة، وضعف المساءلة، واستمرار النزاعات، تجعل هذا النمط من الممارسات سمة متكررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك قرار صدام حسين عام 1991 بوقف تدفق المياه إلى أهوار جنوب العراق انتقامًا من مشاركة عرب الأهوار في الانتفاضة التي أعقبت حرب الخليج، وهو ما أدى إلى تهجير نحو 100ألف شخص.

ومن الأمثلة الأخرى مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا، الذي أُطلق في ثمانينيات القرن الماضي لمعالجة نقص المياه السطحية في البلاد. ففي عام 2019، وأثناء هجوم قوات المشير خليفة حفتر على طرابلس، تعرض المشروع لهجمات من قبل مسلحين، مما أدى إلى حرمان العاصمة الليبية من المياه.

وفي اليمن، استخدمت جماعة الحوثي المياه كسلاح في مدينة تعز من خلال منع تدفق المياه إلى المدينة الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، كما تورطت قوات عسكرية مرتبطة بالحكومة في بيع إمدادات المياه للسكان لتحقيق مكاسب خاصة.

أما في غزة، فقد أشارت تقارير إلى أن إسرائيل رفضت السماح بدخول الوقود والمعدات اللازمة لإصلاح شبكات المياه ومحطات التحلية، وهو ما اعتبرت منظمة أطباء بلا حدود أنه يمثل محاولة متعمدة لحرمان السكان من المياه.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت الحرب على إيران هجمات تسببت في أضرار غير مباشرة لمنشآت تحلية المياه في الكويت والإمارات العربية المتحدة، بينما تعرضت منشآت أخرى في إيران والبحرين لهجمات مباشرة ومتعمدة.

ورغم أن التوظيف المباشر للمياه كسلاح يخلّف آثارًا مدمرة على إمكانية الوصول إلى المياه وعلى المدنيين الذين يعتمدون عليها، فإن الحوكمة غير المتكافئة للمياه قد تخلق تحديات طويلة الأمد يصعب معالجتها، لأنها تصبح مع مرور الوقت أمرًا اعتياديًا ومتجذرًا في النظم والمؤسسات.

إن الاستراتيجيات الوطنية للمياه التي تقوم على إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الأحادية تؤدي إلى نموذج من الحوكمة يقوم على منطق المعادلة الصفرية (Zero-Sum Governance)، والذي يتجاهل الآثار المترتبة على المجتمعات الواقعة في دول المصب. كما أن الضغوط الاقتصادية والمناخية، مثل الجفاف والنمو السكاني وما يصاحبه من تزايد الطلب على الكهرباء والإنتاج الزراعي، تضعف الإرادة السياسية اللازمة لتبني حلول تحقق مكاسب لجميع الأطراف.

ويتجلى ذلك بوضوح في أحواض الأنهار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ظل التعاون بشأن المياه العابرة للحدود محدودًا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نهر النيل، الذي شهد خلال السنوات الأخيرة توترات كبيرة بشأن إنشاء سد النهضة الإثيوبي الكبير وما قد يترتب عليه من آثار على المجتمعات الواقعة في دولتي المصب، مصر والسودان. وتتراوح النتائج السلبية المحتملة بين انخفاض تدفقات المياه، وتضرر الإنتاج الزراعي، وتراجع الفرص الاقتصادية، وتصاعد التوترات الاجتماعية.

كما شهد نظام نهري دجلة والفرات تحديات مماثلة نتيجة قيام تركيا ببناء سلسلة من السدود، الأمر الذي أدى بصورة تراكمية إلى انخفاض حصة العراق من مياه النهرين بنسبة 80% منذ عام 1975. كذلك نفذت إيران مشاريع سدود تقلل من تدفقات الروافد التي تنبع من أراضيها إلى هذا النظام النهري، وكان العراق الطرف الأكثر تحملًا لتبعات هذه السياسات.

وتوضح هذه الأمثلة أن المياه ليست مجرد مورد محدود، بل هي أيضًا أصل استراتيجي، وهو ما يعزز الحاجة إلى إدماج حوكمة المياه ضمن أطر أوسع للأمن وبناء السلام.

دور المرأة في حوكمة المياه وتمويلها

على الرغم من حدة الإجهاد المائي وما يترتب عليه من تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، فإن قضايا إمدادات المياه نادرًا ما تُطرح من منظور **الأمن الإنساني**، الذي يركز على حماية قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد الأساسية، وسبل العيش، والصحة، والأمن، والكرامة، متجاوزًا المفهوم التقليدي للأمن الذي يتمحور حول الدولة. كما أنها نادرًا ما تُتناول باعتبارها قضية حوكمة أو قضية مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

وفي كثير من الحالات، تتمثل إحدى أبرز فجوات الحوكمة في استبعاد النساء من نظم إدارة المياه. فالنساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالإجهاد المائي، إذ تتحمل النساء مسؤولية جمع المياه في 70% من الأسر الريفية المحرومة من الخدمات على مستوى العالم. وتقضي النساء والفتيات نحو **250 مليون ساعة يوميًا** في جمع المياه حول العالم، كما أن الفتيات دون سن الخامسة عشرة **(7%)** أكثر تحملا من الفتيان في الفئة العمرية نفسها **(4%)** للقيام بهذه المهمة.

ورغم ذلك، لا تزال النساء ممثلات تمثيلًا ناقصًا في إدارة المياه وحوكمتها. وتشير البيانات العالمية لعام 2026 إلى أن أقل من عامل واحد من كل خمسة عاملين في 64 مؤسسة لخدمات المياه في 28 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل كان من النساء. كما أن النساء شغلن أقل من نصف الوظائف الحكومية في قطاع المياه والإصحاح والنظافة (WASH)في 79 دولة من أصل 109 دول قدمت بياناتها خلال الفترة 2021-2022.

ولا يقتصر هذا الاستبعاد على مؤسسات الخدمات الرسمية وأجهزة الدولة، بل يمتد إلى آليات الحوكمة المحلية، بما في ذلك جمعيات مستخدمي المياه، حيث تظل مشاركة النساء وتأثيرهن في قرارات تخصيص المياه، وتخطيط البنية التحتية، وإدارة الموارد محدودًا في كثير من الأحيان. وكما أوضح تقرير "المرأة والمياه في المغرب العربي: كيف يضر استبعاد أصوات النساء بجهود العمل المناخي"، فإن تهميش أصوات النساء في حوكمة المياه على مستوى المجتمعات المحلية في بلدان المغرب العربي يضعف جهود التكيف مع تغير المناخ، لأنه يتجاهل المعارف والاحتياجات وأنماط استخدام الموارد المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تُحتسب مساهمات النساء في القطاع الزراعي بصورة كافية في الإحصاءات الوطنية، مما يجعل تجاربهن غير مرئية إحصائيًا، وقد يؤدي إلى سياسات تفتقر إلى منظور يراعي النوع الاجتماعي. وقد حددت الأمم المتحدة هذه المشكلة صراحة باعتبارها عائقًا أمام إصلاح حوكمة المياه بصورة فعالة، كما تؤكد الأبحاث المستقاة من الدول الجزرية الصغيرة أن توافر بيانات مصنفة حسب الجنس يجعل حوكمة المياه أكثر قدرة على الصمود وأكثر فعالية.

وفي غياب البيانات المصنفة حسب الجنس، يصبح من الصعب على صناع السياسات توجيه الاستثمارات بصورة دقيقة أو تقييم الآثار التوزيعية لسياسات المياه، مما يؤدي إلى استمرار أوجه القصور وعدم المساواة. ويتفاقم هذا التحدي بسبب غياب نظم بيانات إقليمية موحدة، وهي ضرورية لمتابعة التقدم المحرز في مجال الأمن المائي للمرأة وبناء قاعدة أدلة مشتركة تدعم جهود المناصرة وصنع السياسات.

ويمثل ذلك قصورًا جوهريًا، إذ يتقاطع الإجهاد المائي مع الأعباء غير المتكافئة التي تتحملها النساء في العمل، والقيود المفروضة على تنقلهن، وضعف وصولهن إلى الموارد، ومحدودية مشاركتهن في صنع القرار المتعلق بالمياه، وهي عوامل تحدد مستويات الهشاشة والقدرة على الصمود داخل النظم المتأثرة بالإجهاد المائي. وفي غياب التحليل التقاطعي، يجري تقييم الوصول إلى المياه والإجهاد المائي على المستوى الكلي فقط، وهو ما يحجب الكيفية التي تتوزع بها آثار تغير المناخ وأزمات المياه بصورة غير متساوية بين الأسر وسبل العيش والفئات الاجتماعية والجندرية، ويضعف قدرة صناع السياسات على تصميم استجابات واستثمارات فعالة وعادلة.

وتتجلى هذه الفجوة بصورة خاصة في سياقات النزوح والزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تركز التدخلات المتعلقة بالمياه غالبًا على توفير البنية التحتية دون مراعاة كافية للآثار الاجتماعية المتباينة.

من منظور إنساني

تتحمل النساء والفتيات عبئًا غير متناسب في جمع المياه وأعمال الرعاية المرتبطة بها، ولا سيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية ومخيمات اللاجئين، حيث تؤدي هشاشة خدمات المياه والإصحاح والنظافة (WASH) إلى زيادة الأعباء الزمنية ومخاطر الحماية. ومع ذلك، غالبًا ما تحظى هذه الاحتياجات المختلفة بتمويل غير كافٍ ضمن برامج الاستجابة الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود.

وفي المجتمعات المستضيفة للاجئين في الأردن ولبنان، أدى ضعف الوصول إلى خدمات المياه والإصحاح والنظافة وعدم موثوقية البنية التحتية للمياه إلى زيادة أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر ومخاطر الحماية التي تواجهها النساء والفتيات، في حين لا تزال مشاركتهن في آليات الحوكمة المحلية للمياه والتخطيط لها محدودة.

من منظور تنموي

إن محدودية وصول النساء إلى الأراضي والتمويل وتقنيات الري وهياكل صنع القرار المتعلقة بالمياه تحد من اندماجهن وتضعف فعالية الاستثمارات في قطاعي المياه والزراعة، مما يشير إلى الحاجة إلى نماذج تمويل تستهدف بصورة واضحة الفجوات الجندرية في فرص الوصول إلى الموارد وبناء القدرات.

ففي العراق وأجزاء من ريف مصر، كثيرًا ما تواجه النساء من صغار المزارعين فرصًا غير متكافئة في الوصول إلى نظم الري، وخدمات الإرشاد الزراعي، وملكية الأراضي، وتمويل التكيف مع تغير المناخ، رغم الدور الحيوي الذي يقمن به في تحقيق الأمن الغذائي للأسر.

من منظور بناء السلام

إن استبعاد النساء من حوكمة المياه يحد من الإدارة الشاملة للموارد ومن جهود الوقاية من النزاعات، ولا سيما في الأحواض المائية العابرة للحدود، حيث يمكن للإجهاد المائي المشترك أن يزيد من حدة التوترات. وهذا يؤكد أهمية توفير آليات تمويل تدعم المؤسسات الشاملة للجنسين وتعزز الحوكمة التشاركية للمياه.

ففي اليمن، تتحمل النساء في كثير من الأحيان المسؤولية الأساسية عن جمع المياه للأسر، إلا أنهن لا يزلن ممثلات تمثيلًا ناقصًا في آليات الحوكمة المحلية للمياه وتسوية النزاعات، مما يحد من تبني مقاربات شاملة لإدارة الموارد وبناء السلام.

إن معالجة هذه القيود الهيكلية من خلال إصلاح أطر حوكمة المياه وإعادة توجيه آليات تصميم التمويل وتخصيصه يمكن أن يسهم بصورة مباشرة في تحقيق مكاسب للسلام، وذلك عبر الحد من مصادر الهشاشة وتعزيز المساءلة المؤسسية. كما أن تبني نظم أكثر شمولًا واستجابةً لمنظور النوع الاجتماعي في حوكمة المياه من شأنه أن يعزز

القدرة على الصمود، ويرفع من كفاءة وفاعلية الاستثمارات، ويدعم تحقيق نتائج تنموية أكثر عدالة واستدامة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ندرة المياه والمرأة: معالجة فجوة التمويل

يتطلب سد هذه الفجوات بين الجنسين توفير تمويل كبير يُصمَّم ويُعبَّأ بصورة استراتيجية. فقد أصبح حجم انعدام الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجاوز بصورة متزايدة قدرة الموازنات العامة وآليات الاستجابة الإنسانية وحدها، لا سيما مع تصاعد الضغوط المناخية واتساع فجوات البنية التحتية. ووفقًا لعدد من التقارير الموثوقة، تبلغ فجوة تمويل البنية التحتية في المنطقة نحو **994 مليار دولار**، من بينها **110.8 مليارات دولار** مطلوبة خصيصًا لمشروعات البنية التحتية للمياه، بما يشمل محطات تحلية المياه، وأنظمة الري، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وشبكات توزيع المياه.

ولا تقتصر فجوة تمويل قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الجانب المالي فحسب، بل إنها مؤسسية وسياسية بالقدر نفسه، إذ إن تشتت منظومات الحوكمة وإخفاقات التنسيق بين السلطات العامة والهيئات التنظيمية والجهات المنفذة يحدّ من القدرة على تعبئة رأس المال بصورة فعالة. ولذلك، فإن زيادة حجم التمويل وحده لن يكفي ما لم يقترن بإصلاحات في الحوكمة تعزز التنسيق، وترفع مستوى الشفافية، وتبني القدرات المؤسسية.

ونظرًا للطبيعة قصيرة الأجل والتفاعلية للتمويل الإنساني، وارتفاع أعباء الديون، والنظر إلى العديد من دول المنطقة باعتبارها بيئات استثمارية عالية المخاطر، أصبح تمويل قطاع المياه يعتمد بصورة متزايدة على هيكلية التمويل المختلط (Blended Finance) التي تجمع بين مساهمات جهات خارجية لتعبئة استثمارات واسعة النطاق، طويلة الأجل، وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ. ويشمل ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية التي توفر التمويل الميسر والاستثمارات الكبرى في البنية التحتية، إضافة إلى صناديق المناخ والتكيف التي تدعم بناء القدرة على الصمود في النظم المتأثرة بالإجهاد المائي، فضلًا عن مستثمري القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية، الذين يموّلون—غالبًا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص—مشروعات البنية التحتية مثل تحلية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وتحسين كفاءة الري.

ويعكس برنامج "Water Forward" الذي أطلقه البنك الدولي مؤخرًا هذا التحول، إذ يعطي الأولوية لحلول مائية أكثر تكاملًا، وأكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وأكثر جاهزية لجذب الاستثمارات في البيئات الهشة والمتأثرة بالإجهاد المائي. وفي الوقت نفسه، يمكن للجهات الخيرية والمنصات التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام أن تؤدي دورًا محوريًا في سد الفجوات في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تعجز كل من الدولة والسوق عن العمل بفعالية. كما صارت المياه معترف بها بصورة متزايدة من قبل المستثمرين من القطاع الخاص، والبنوك متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية باعتبارها مجالًا استثماريًا ناشئًا يتمتع بإمكانات كبيرة لتحقيق عوائد طويلة الأجل.

ونظرًا لقوة منظومة التمويل الإسلامي في المنطقة، فإن الصكوك الإسلامية—وهي أداة مالية إسلامية تشبه السندات في النظام المالي الغربي وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية—تمثل وسيلة مهمة، وإن كانت لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي، لتعبئة الاستثمارات في أمن المياه والمبادرات المناخية المستجيبة للنوع الاجتماعي. كما يمكن لأدوات التمويل المختلط أن تؤدي دورًا مهمًا في الحد من مخاطر الاستثمارات في مراحلها المبكرة وجذب رؤوس الأموال الخاصة، إلا أنها لا تكفي بمفردها، بل يجب أن تقترن بإصلاحات في حوكمة القطاع، وتحسين أداء مرافق المياه، وإصلاح أطر التعريفات والدعم.

ويقدم مشروع الطاقة الشمسية من أجل المرونة الزراعية (SoLAR) التابع للمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) في آسيا وأفريقيا نموذجًا مرجعيًا مفيدًا يمكن الاستفادة منه في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، إذ يوضح كيف يمكن لشركاء القطاع الخاص الالتزام بزيادة ملكية المضخات بين المزارعين منخفضي الدخل إلى ثلاثة أضعاف، ومضاعفة ملكيتها بين النساء.

ولا تقل أهمية عن ذلك نماذج التمويل المحلية والمنطلقة من القاعدة إلى القمة، التي لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي، ولا سيما تلك التي تعزز وصول النساء إلى التمويل، وتزيد من مشاركتهن في صنع القرار وسلطتهن القيادية، وتوسع أدوارهن في تقديم خدمات المياه. ومن شأن توسيع هذه النماذج أن يعزز الثقة المجتمعية، ويقوي الشرعية المؤسسية، ويحسن قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة تحديات المياه.

دراسة حالة 1: دمج قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في برنامج للحلول المائية القائمة على الطبيعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يُعد برنامج المرونة (Al Murunah) برنامجًا يمتد لخمس سنوات بتمويل من حكومة المملكة المتحدة، وينفذه المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) بالشراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) في مصر والأردن ولبنان وفلسطين. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن المائي، والتكيف مع تغير المناخ، وسبل العيش المستدامة من خلال حلول قائمة على الطبيعة، مثل إعادة تأهيل الينابيع، والحد من مخاطر الفيضانات، وإدارة ملوحة التربة، إلى جانب تعزيز قدرات الحوكمة المائية والإدارة المجتمعية للموارد المائية.

وأظهرت التحليلات المبكرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والإعاقة، والإدماج الاجتماعي أنه على الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النساء في التكيف مع تغير المناخ على مستوى الأسر، فإن مشاركتهن في أنشطة البرنامج تواجه قيودًا ناجمة عن الأعراف الجندرية التقييدية داخل الأسرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يحد من فعالية تنفيذ البرنامج. ويتماشى ذلك مع الأدلة التي قدمها برنامج "ما ينجح (What Works)" التابع للحكومة البريطانية، والتي تشير إلى أن تغير المناخ قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الجندري، حيث يرتبط ارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية بمقدار درجة مئوية واحدة بزيادة قدرها 4.5 في المائة في أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي.

واستجابة لذلك، تم تطوير مكون المرونة (Al Murunah+) بوصفه مكونًا تحويليًا من منظور النوع الاجتماعي يعمل على مستوى الأسرة بهدف تغيير الأعراف الاجتماعية، وعلاقات القوة، وآليات اتخاذ القرارات المالية. ويجمع هذا المكون بين منهج تدريبي للأزواج مستوحى من نموذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي (EA$E) الذي طورته لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، إلى جانب تقديم الأصول والتدريب على المهارات التجارية، بما يربط بشكل مباشر بين المساواة بين الجنسين وسبل العيش والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويُرسّخ هذا النهج فكرة أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد هدف اجتماعي، بل شرطًا أساسيًا لتحقيق الأمن المائي ونجاح جهود التكيف القائمة على الطبيعة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

نحو إطار ديني وثقافي لدبلوماسية المياه

يُعد الوصول إلى المياه حقًا إنسانيًا عالميًا تكفله بوضوح القوانين والمعاهدات الدولية، كما يُمثل في الوقت نفسه قيمة دينية وثقافية راسخة في الشرق الأوسط، مما يوفر إطارًا مشتركًا لدبلوماسية المياه. وتنظر التقاليد الإسلامية إلى المياه باعتبارها أمانة جماعية مشتركة وليست أداة للإقصاء أو الهيمنة.

ويؤكد القرآن الكريم على هذه الرؤية بقوله تعالى: ﴿**وجعلنا من الماء كل شيء حي**﴾، وهو ما يعكس الطبيعة الجوهرية وغير القابلة للاستبدال للمياه. وقد ورد ذكر الماء 63 مرة في القرآن الكريم، الذي يؤكد أن المياه مورد محدود وينهى عن الإسراف في استخدامها. وانطلاقًا من التوجيهات القرآنية، استنبط العلماء المسلمون مجموعة من المبادئ لإدارة المياه، من أبرزها عدم احتكار المياه أو استخدامها لإلحاق الضرر بالآخرين.

فالمياه يجب أن تكون متاحة لجميع البشر والدواب، كما لا يجوز ممارسة الحقوق الفردية بطريقة تضر بالمجتمع، نظرًا لأن الموارد المائية محدودة. وتؤطر هذه المبادئ المياه باعتبارها موردًا مشتركًا يترتب عليه التزامات اجتماعية، وليس سلعة يمكن احتكارها.

ويتمثل أحد أبرز التعبيرات الثقافية عن هذه الرؤية في تقليد **السبيل** في الحضارة الإسلامية، وهو عبارة عن منشآت خيرية لتوفير المياه مجانًا للمجتمعات والمارة. وقد انتشرت الأسبلة في العديد من المدن الإسلامية، معبرة عن مفهوم العطاء والحق المشترك في المياه.

وعليه، فإن النقاش حول حوكمة المياه ليس نقاشًا تقنيًا فحسب، بل هو أيضًا نقاش معياري وقيمي يحدد ما إذا كانت المياه ستُعامل باعتبارها أمانة عامة مشتركة أم أداة للضغط والنفوذ السياسي.

قيادة المرأة في دبلوماسية المياه

تُعد دبلوماسية المياه، المستندة إلى هذه القواعد القانونية والثقافية، أداة أساسية تسمح بتطوير أطر تعاونية لإدارة الموارد المائية. وتُعرّف دبلوماسية المياه بأنها "نهج يمكّن مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من تقييم السبل الكفيلة بإيجاد حلول للإدارة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود". وفي هذا السياق، تُعد المجتمعات المحلية، بما في ذلك القيادات النسائية والجهات المستقلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، أطرافًا رئيسية في العملية.

وتكتسب مشاركتهم أهمية خاصة لأنها توفر معلومات ورؤى تتحدى التصورات التقليدية القائمة على الملكية الأحادية للموارد المائية. وتشارك العديد من النساء المشاركات في مجال دبلوماسية المياه حول العالم في جهود تهدف إلى تعزيز آليات الحوكمة المائية التعاونية والعابرة للحدود في المجتمعات الهشة والمعرضة للمخاطر.

ومع ذلك، لا تزال مشاركة النساء في دبلوماسية المياه محدودة، وهو ما يعكس ضعف تمثيل المرأة في الدبلوماسية رفيعة المستوى وعمليات السلام على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة النساء المشاركات في التفاوض في عمليات السلام النشطة عام 2022 نحو 16 في المائة فقط، مقارنة بـ23 في المائة عام 2020. كما شهد عام 2022 إبرام 18 اتفاق سلام حول العالم، لم يحمل سوى واحد منها توقيع امرأة.

وتُشكل الأعراف الأبوية عائقًا متكررًا أمام إدماج النساء في إدارة المياه والدبلوماسية المائية، حيث تحد من مشاركتهن في عمليات صنع القرار بشكل عام، ولا سيما في القضايا المائية التي تتطلب مزيجًا من المعرفة التقليدية والخبرة المتخصصة. ومن هنا، فإن تشجيع النساء على دراسة التخصصات التقنية المرتبطة بإدارة المياه وتعزيز قدراتهن القيادية يُعد أمرًا أساسيًا لمعالجة هذه الفجوة.

وبالنظر إلى أن النساء يشكلن أكثر من نصف السكان في جميع البلدان، وإلى أنهن من الفئات الأكثر تأثرًا بالإجهاد المائي، فإن إشراكهن في إدارة المياه ودبلوماسيتها يُعد ضرورة لتحقيق نتائج أكثر استدامة وعدالة وتمكينًا. غير أن إدماج النساء في دبلوماسية المياه لا يتعلق فقط بالإنصاف والمساواة، بل يمثل أيضًا استراتيجية عملية للحد من المخاطر المائية، ومعالجة أوجه القصور في الحوكمة، وتعزيز الحق في المياه للجميع.

فالنساء يمتلكن معارف محلية أساسية حول قدرات الموارد المائية وحدودها والأعراف المجتمعية المرتبطة بها، مما يتيح لهن إضفاء بُعدا إنسانيا على حوكمة المياه وتحقيق توازن مع الاعتبارات الأمنية الصلبة المرتبطة بها.

وتقدم **شبكة النساء في دبلوماسية المياه** نموذجًا رائدًا لورش عمل مبتكرة قائمة على تبادل الخبرات، تجمع صناع القرار والمفاوضين من الأحواض المائية المشتركة في بيئة غير رسمية تُعزز الثقة والتعلم المتبادل والتعاون في

مجال المياه. وغالبًا ما يستمر المشاركون في التواصل وتبادل المعرفة بعد انتهاء هذه الورش، بما يدعم التعاون المستدام.

كما حقق **معهد ستوكهولم الدولي للمياه (SIWI)** نتائج مهمة من خلال منهجية تبادل الخبرات في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حيث ساهمت هذه المقاربة في تحسين فهم المجتمعات والدول المجاورة لواقع المياه لدى بعضها البعض، وكذلك للعمليات والمؤسسات المرتبطة بإدارة الموارد المائية.

المحاور الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2026 وانعكاساتها الجندرية في الشرق الأوسط

سيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026، وهو المؤتمر الثالث من نوعه على الإطلاق، في ديسمبر 2026 في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ويُعقد برئاسة مشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السنغال.

ويمثل المؤتمر فرصة مهمة لدفع أجندة الأمن المائي والسلام والإدماج الجندري إلى الأمام، بما في ذلك التأكيد على أن البنية التحتية للمياه تُعد جزءًا أصيلًا من الحق الإنساني في الحصول على المياه، وتعزيز الدعوات إلى تصنيف الهجمات على البنية التحتية للمياه باعتبارها انتهاكات للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

وينبغي الاستفادة من المؤتمر كمنصة لتعزيز التنفيذ العملي والتعاون طويل الأمد، مع التركيز على تحقيق نتائج قابلة للقياس، وبناء شراكات أقوى بين القطاعات المختلفة، وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة.

وقد تم تنظيم المؤتمر حول ستة محاور موضوعية رئيسية. ويوضح الجدول التالي هذه المحاور إلى جانب انعكاساتها الجندرية في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الشمولية والإنصاف وارتباطها بالسياسات العامة.

المحاور الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2026 وانعكاساتها الجندرية في الشرق الأوسط

المحاور الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2026	الانعكاسات الجندرية ومدخلات السياسات
المياه من أجل الإنسان)الحق الإنساني في المياه وخدمات الصرف الصحي، والإنصاف، والفئات الأكثر هشاشة)	تعاني النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل غير متناسب من انعدام الأمن المائي، بما في ذلك زيادة الوقت المخصص لجمع المياه وإدارتها على مستوى الأسرة، وارتفاع المخاطر الأمنية، وتراجع فرص التعليم والعمل إن توسيع نطاق الوصول الموثوق إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي يمكن أن يقلل من فقر الوقت، ويحسن النتائج الصحية، ويعزز الاستقرار الاجتماعي، بما يسهم في تعزيز الصمود والأمن الإنساني في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات .ويُعد تبني نهج قائم على الحقوق ومستجيب للنوع الاجتماعي في تقديم خدمات المياه أمرًا أساسيًا للحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الحق الإنساني في المياه.

المياه من أجل الازدهار)الأمن المائي، والتنمية الاقتصادية، ومقاربات الترابط بين القطاعات، والكفاءة	تشارك النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة كبيرة في القطاعات المعتمدة على المياه، مثل الزراعة والاقتصادات غير الرسمية، إلا أنهن يواجهن عوائق هيكلية تحد من وصولهن إلى الأراضي والتمويل والموارد الإنتاجية، وكذلك مشاركتهن في صنع القرار المتعلق بالمياه والاقتصاد، مما يحد من قدرتهن الاقتصادية وصمودهن. ونظرًا لأن المياه تشكل أساس النظم الغذائية وإنتاج الطاقة وسبل العيش في سياقات المنطقة التي تعاني من شح المياه والهشاشة، فإن سد الفجوات الجندرية في الوصول إلى الموارد وصنع القرار يُعد أمرًا حاسمًا لتحسين الإنتاجية وتعزيز الصمود ودعم السلام وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا
المياه من أجل الكوكب)التكيف المناخي، والتنوع البيولوجي، والصمود، والحد من مخاطر الكوارث)	غالبًا ما تتولى النساء في المنطقة إدارة المياه على مستوى الأسرة في ظل الضغوط المناخية، إلا أن معارفهن وأدوارهن واستراتيجياتهن للتكيف غالبًا ما تُستبعد من عمليات التكيف المناخي وإدارة المياه الرسمية، مما يحد من فعالية الاستجابات ونظرًا لشدة الإجهاد المائي في المنطقة، فإن دمج المنظور الجندري في استراتيجيات المناخ والمياه أمر ضروري لتعزيز الصمود البيئي طويل الأمد، وتحسين نتائج التكيف، والحد من الهشاشة وانعدام الأمن المرتبطين بالمناخ
المياه من أجل التعاون)حوكمة المياه العابرة للحدود، والتعاون الشامل، والدبلوماسية)	تُستبعد النساء إلى حد كبير من عمليات حوكمة المياه العابرة للحدود والدبلوماسية المرتبطة بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رغم تأثرهن بانعدام الأمن المائي ومساهمتهن كخبيرات وأصحاب مصلحة .كما أن هيمنة الدول على فضاءات التفاوض تحدّ من مشاركتهن وتأثيرهن ومع تزايد ارتباط المياه بالاستقرار الإقليمي والجغرافيا السياسية، تصبح الحوكمة الشاملة للمياه العابرة للحدود ضرورية لبناء الثقة وتعزيز التنسيق ومنع النزاعات .كما أن توسيع مشاركة النساء يعزز شرعية وفعالية التعاون المائي في المنطقة.
المياه في العمليات متعددة الأطراف)الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، والأجندات العالمية، وأطر السياسات المتكاملة)	على الرغم من الالتزامات العالمية الواردة في الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأطر متعددة الأطراف، فإن احتياجات النساء وقيادتهن ومشاركتهن في حوكمة

	المياه لا تنعكس بصورة متسقة في تنفيذ السياسات، مما يؤدي إلى محدودية التقدم في تحقيق المساواة الجندرية في الوصول إلى المياه وصنع القرار ويُعد تعزيز الاتساق بين الهدف السادس وأطر المناخ والتنمية أمرًا أساسيًا لضمان دمج حقوق النساء وقيادتهن ونتائج مشاركتهن بشكل منهجي في حوكمة المياه.
الاستثمارات من أجل المياه (التمويل، والتكنولوجيا، والابتكار، وبناء القدرات)	في غياب منظور جندري، قد تؤدي الاستثمارات في تمويل المياه والتكنولوجيا والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تكريس أوجه عدم المساواة القائمة، من خلال عدم معالجة العوائق التي تواجهها النساء في الوصول إلى نظم المياه والمشاركة فيها والاستفادة منها، وكذلك من الفرص الاقتصادية المرتبطة بها. ولذلك، فإن دمج الاعتبارات الجندرية في تصميم وتمويل وتنفيذ هذه الاستثمارات ضروري لضمان توزيع أكثر عدالة للفوائد وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

الخاتمة والتوصيات

في منطقة الشرق الأوسط، بات انعدام الأمن المائي عاملاً مؤثراً في تشكيل المستقبل الإنساني والتنموي والسياسي للمنطقة. ومع ذلك، فإن أزمة المياه في المنطقة ليست مجرد نتيجة لندرة الموارد، بل هي أيضاً انعكاس لإخفاقات في الحوكمة تفاقمت بفعل عمليات صنع القرار الإقصائية، والنزاعات العنيفة، وضعف الاستثمارات المستدامة. كما أن تغير المناخ، وعدم الاستقرار الإقليمي، واستخدام المياه كسلاح في النزاعات، جميعها عوامل تزيد من حدة الهشاشة القائمة، في حين تتحمل النساء والفتيات بشكل مستمر أعباءً غير متكافئة من خلال العمل غير المدفوع المرتبط بالمياه، وتراجع الفرص الاقتصادية، واستبعادهن من حوكمة المياه والدبلوماسية المائية. ومن دون إصلاحات هيكلية، ستستمر هذه الضغوط في تعميق الهشاشة وعدم المساواة بين الجنسين والتوترات الاجتماعية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعليه، ينبغي فهم الأمن المائي والتعامل معه باعتباره قضية أمن إنساني ذات أبعاد جندرية تتطلب عملاً منسقاً عبر أطر الحوكمة والتمويل وبناء السلام والتكيف مع تغير المناخ. ونظراً للأهمية المحورية للأمن المائي بالنسبة للجهود الإنسانية والتنموية وجهود بناء السلام في المنطقة، ثمة حاجة إلى استجابة أكثر تنسيقاً وشمولاً لمعالجة المخاطر المتداخلة الناجمة عن ندرة المياه وإخفاقات الحوكمة وأوجه عدم المساواة الجندرية التقليدية.

ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 فرصة مهمة لدفع أجندة إقليمية أكثر تعاوناً واستجابة للنوع الاجتماعي وتركيزاً على الوقاية، تتجاوز الاستجابة للأزمات نحو تعزيز الصمود طويل الأمد والعدالة والسلام المستدام. غير أن معالجة هذه المخاطر المترابطة تتطلب تنسيقاً أقوى وطويل الأمد بين الحكومات الوطنية، والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية ومواطن الضعف المنهجية في قطاع المياه. وينبغي إعطاء الأولوية لتمويل المقاربات المبتكرة التي تعزز القدرات المؤسسية والمحلية، وتقوي الحوكمة الشاملة، وتوسع مشاركة النساء في صنع القرار المتعلق بالمياه وتقديم الخدمات على المستويات الأسرية والمحلية والوطنية.

وينبغي أن توجه التوصيات التالية سياسات وإجراءات صناع القرار والممارسين العاملين عند تقاطع حوكمة المياه وسياسات المناخ وبناء السلام والتنمية، مع تركيز خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أنها موجهة إلى المؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي والبنوك الإنمائية الإقليمية، والمسؤولين الحكوميين في وزارات المياه والمالية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص المنخرطة في تمويل المياه والتعاون المائي العابر للحدود. وأخيراً، يمكن لهذه التوصيات أن تسهم في توجيه عمل الممارسين والمدافعين عن قضايا النوع الاجتماعي والأمن العاملين في مجالات الأمن المائي والتكيف المناخي وحوكمة المياه المستجيبة للنوع الاجتماعي.

أولا: يجب على الحكومات التعامل مع الوصول إلى المياه وحوكمتها باعتبارهما قضية أمن إنساني ذات أبعاد جندرية

يتطلب ذلك من وزارات المالية، ووزارات المياه والري، وهيئات ودوائر الموارد المائية (الحكومات) إصلاح وتمويل وإنفاذ السياسات التي تعالج الفجوات الجندرية في الوصول إلى المياه وأوجه عدم المساواة الهيكلية في نظم المياه، مع ضمان المشاركة الفاعلة للنساء في حوكمة المياه وعمليات صنع القرار على جميع المستويات.

وينبغي للحكومات ضمان توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) بصورة شاملة ومستجيبة للنوع الاجتماعي، لا سيما في المناطق الهشة والمحرومة التي تتحمل فيها النساء والفتيات أكبر الأعباء، مع دمج النساء في لجان المياه المجتمعية المحلية وآليات التغذية الراجعة الخاصة بمرافق المياه لتحسين تصميم الخدمات وتعزيز المساءلة. كما يجب أن ينعكس ذلك بصورة واضحة في السياسات الوطنية للمياه وخطط التكيف الوطنية.

وعلى الحكومات أيضاً تمويل برامج استراتيجية لتحسين وصول النساء إلى الري والتقنيات الموفرة للمياه وسبل العيش المرتبطة بالمياه، من خلال معالجة العوائق الهيكلية مثل محدودية ملكية الأصول، وضعف الوصول إلى التمويل، وعدم المساواة في الاستفادة من الاستثمارات العامة والخدمات المالية.

وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي للحكومات إدماج النساء بصورة حقيقية في عمليات التعاون المائي العابر للحدود والعمليات العلمية وصنع السياسات، بما يعزز الثقة المؤسسية ويدعم الدبلوماسية المائية وجهود بناء السلام.

ثانيا: يجب على البنوك الإنمائية متعددة الأطراف وصناديق المناخ دمج المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود المناخي ونتائج بناء السلام في أطر تمويل واستثمارات المياه

ينبغي للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف، ولا سيما مجموعة البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب صناديق المناخ مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، إعطاء الأولوية لدعم برامج تقديم الخدمات الشاملة التي تصل إلى الفئات الأبعد والأكثر تهميشاً في البيئات الحضرية والريفية، من خلال أطر تمويل طويلة الأجل (تتجاوز خمس سنوات) وتمويل ميسر ومختلط، بما في ذلك الصكوك، مع وضع أهداف ومؤشرات واضحة للنساء، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء، والنساء المسنات، والمجتمعات الأصلية أو الأقليات العرقية.

كما ينبغي أن تتماشى هذه المقاربات مع المبادرات الناشئة مثل أجندة **Water Forward** التي أطلقها البنك الدولي مؤخراً.

ويتعين على هذه المؤسسات تصميم وتنفيذ مشاريع واستثمارات تعتمد مقاربة متكاملة تربط بين المياه والغذاء والطاقة، بما يربط الأمن المائي بالنظم الغذائية وخلق فرص العمل الجيدة والاقتصادات الدائرية للمياه من خلال إعادة استخدام مياه الصرف وتقليل الفاقد.

كما ينبغي دعم البرامج التي تدمج المعارف التقليدية والمحلية للنساء في التخطيط للتكيف المناخي، وأنظمة الاستجابة للجفاف، وإدارة المياه القائمة على النظم البيئية، بما يعزز الصمود المحلي.

وبالتوازي مع ذلك، يجب تعزيز الاستثمار في أطر التعاون المائي الشاملة العابرة للحدود، بما في ذلك وضع معايير دنيا لتبادل البيانات المصنفة حسب الجنس وآليات التخطيط المشتركة على المستوى الإقليمي.

كما ينبغي توسيع نطاق الحلول المستجيبة للنوع الاجتماعي التي تراعي ديناميكيات الأسرة، وتوسع وصول النساء إلى سلاسل الإمداد وتقنيات الري وأنظمة حصاد المياه، مع إعطاء الأولوية لأداء الخدمات واستدامة مرافق المياه والنتائج الجندرية القابلة للقياس باعتبارها معايير أساسية للاستثمار.

ثالثا: يجب على القطاع الخاص ضمان ألا تؤدي الابتكارات والتقنيات والبنية التحتية المائية إلى تكريس أوجه عدم المساواة الجندرية

يتعين على القطاع الخاص، بما في ذلك شركات الهندسة والبنية التحتية، وشركات تكنولوجيا المياه، وشركات رأس المال الاستثماري، تمويل نماذج شاملة لتقديم الخدمات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والأنظمة اللامركزية، والعقود القائمة على الأداء التي تعزز القدرة على تحمل التكاليف والعدالة في الوصول إلى الخدمات.

كما يجب إدماج وجهات نظر النساء في تصميم هذه المبادرات وتنفيذها وتقييمها. ويشمل ذلك الاستثمار في مقاربات مبتكرة تحقق فوائد مشتركة في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسين نتائج الصمود المائي، فضلاً عن تقديم منح صغيرة للابتكار ومساعدات فنية لاختبار وتقييم الحلول في مجالات التكيف المناخي والتخفيف من آثاره وتعزيز الصمود.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دعم توسيع نطاق التقنيات الميسورة التكلفة والمتاحة للنساء العاملات في الإنتاج الزراعي وريادة الأعمال من خلال رأس المال الاستثماري والاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بما يمكن من تطوير الابتكارات المائية في مراحلها المبكرة وتكييفها مع القيود والاحتياجات المحلية.

كما يجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص نشر أدوات للرصد والكفاءة والإنذار المبكر تراعي المعارف التقليدية والمحلية للنساء واحتياجاتهن وأدوارهن، بما يضمن ألا تؤدي الحلول الرقمية والتكنولوجية إلى تكريس أو تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.